مصـادر التنافـر بين البحـث الأكاديمـي فـي علم النفـس والممارســة النفسيـة في منظمـــات العمـــل

Sources of dissonance between academic research in psychology and psychological practice in labor organizations

أ.د لعريط بشير، جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر

ملخص: إن عملية الإهتمام بالأفراد وإيلائهم العناية اللازمية تعد محور أساسي لكل منظمة، لذا فمن المهم جدا تعديل السلوك بما يخدم منظمات العمل وتقليص درجة التنافر بين البحث و بين منظمات العمل، لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر التنافر بين البحث الأكاديمي في علم النفس والممارسة النفسية في منظمـــات العمـــل، وذلك من خلال محاولة البحث في واقع البحث العلمي والتكوين الجامعي في الجزائر، وكذا محاولة رصد أهم مصادر التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل، إضافة إلى تحديد أهم مؤشرات التنافر/أو الفجوة الموجودة بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل، وكذا الإجراءات الواجب اعتمادها لتقليص درجة التنافر بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، البحث العلمي النفسي، الممارسة النفسية، منظمات العمل، الجامعة.

Abstract:The process of caring for individuals and paying them attention is a key focus of every organization, It is very important to modify the behavior to serve the work organizations and to reduce the degree of dissonance between research and among the work organizations,The aim of this study was to identify sources of dissonance between academic research in psychology and psychological practice in labor organizations, Through the attempt to research the reality of scientific research and university training in Algeria, And monitor the most important sources of disharmony between scientific research in psychology and labor organizations, And the identification of the most important indicators of discrepancy or the gap between scientific and psychological research and labor organizations, and the procedures to be adopted to reduce the degree of dissonance between scientific research and psychological organizations.

Keywords: scientific research, psychological research, psychological practice, work organizations, university.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من المظاهر المميزة في صيرورة الحياة البشرية عبر العصور، فالكثير من الأمم أدركت أن عملية الحفاظ على كيانها بمدى اهتمامها ودرجة استفادتها من نتائج البحث العلمي في مختلف المجالات و توجيهه نحو خدمة أفرادها ومنظماتها على اختلاف طبيعة أنشطتها، فالدول المتقدمة أولت الاهتمام الأكبر للبحث العلمي وعيا منها بدوره الريادي في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وكذا اعتباره معيارا للتقدم.

واعتبارا من ذلك كان الاهتمام بالبحث العلمي وترشيده ضرورة ملحة لا يجب تجاوزها من قبل البلدان المتخلفة ومنها الجزائر التي غالبا ما تتعامل مع الظروف التي تعصف بها اعتمادا على إجراءات ارتجالية لم يسهم البحث العلمي في تشخيص مصادرها واقتفاء أثارها المستقبلية ، فهو السبيل الأوحد لردم أو تقليص الفجوة بين بلدان عالم المال النامي أين يأخذ البحث العلمي الاستثمار المادي والبشري الأكبر، فمن خلاله تشخص المشكلات الفردية، التنظيمية، الاجتماعية، النفسية والتقنية تشخيصا دقيقا يسمح بإيجاد الآليات الكفيلة بالتعامل معها بأسلوب علمي هادف، كما يسهم في تعزيز إجراءات الحفاظ على مقومات النجاعة بهدف الوقاية من مشكلات مستقبلية، كما يسهم أيضا في إنماء جوانب شخصية الموارد البشرية والمنظمات على اختلاف طبيعة أنشطتها.

ثم إن المتمعن في إنشاء مراكز البحث ومخابر البحث في الجزائر ليرى بصورة جلية من الناحية النظرية أنها الوعاء الذي يصطاد الأفكار ويعمل على تطويرها لصقل الفكرة حتى تصبح منتجا أو خدمة تسهم في إشباع الحاجات الفردية والتنظيمية.

وباعتبار البحث العلمي في علم النفس يهدف في المقام الأول إلى التنمية البشرية والتنظيمية من خلال تقديم الخدمات التشخيصية، العلاجية، الوقائية والإنمائية للأفراد والمنظمات بمواصفات الجودة، ونظرا لوجود خلل على مستوى العلاقة بين البحث العلمي ومنظمات العمل والذي أدى إلى إحداث أزمات متعاقبة نفسية، اجتماعية واقتصادية انعكست سلبا على الحياة بصفة عامة كالعنف، التسرب المدرسي، تفشي ظاهرة المخدرات، عدم تحقيق الحد الأدنى من الخدمة أو الإنتاج بالرغم من الاستثمارات المالية الهائلة في هذا المجال إلا أن النتائج كانت هزيلة.

وفق هذا المنظور تتجلى أهمية الاهتمام بالأفراد كونه المقوم الأساسي في إحداث التوازن في صيرورة الحياة بمختلف مناحيها من خلال إبراز أهمية البحث النفسي في تعديل السلوك بما يخدم منظمات العمل و تقليص درجة التنافر بين البحث و بين منظمات العمل.

إشكالية:

يعد البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي حيث أدركت كثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات وترصد الإعتمادات المالية إدراكا منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار ريعا، البحث العلمي من الوظائف الأساسية للجامعة، هو عنصر مهم وحيوي لها كمؤسسة علمية وفكرية إذ يعتبر من أهم الأسباب

في تقدم الدول فقد أصبح شرطا هاما لتقدم المجتمع فهو يشتمل على مناحي الحياة كافة بما فيها العلمية والثقافية، الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماما للبحث العلمي فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والمهارية، وإلى أن تحقيق أهدافها ومرامي سياساتها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي. هذا الأخير يعتبر بمثابة الركيزة الأولى والدعامة الأساسية في اقتصاد الدول وتطورها وتحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وتحصين دفاعاتها(عبد الله مجيدل وآخرون، 2010، ص23)، وبذلك يصبح البحث العلمي ضرورة لا يمكن تجاوزها بالنسبة للبلدان العربية ومنها الجزائر، لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن المحافظة على انجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بامتلاك ناصية البحث العلمي، إضافة إلى ذلك فهو قاعدة أساسية تنطلق منها مبادرات التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية بما فيها مؤسسات ومنظمات العمل، فهو مقياس تقدم الدول، كما وأن التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية، وإن المتمعن في الهدف من مراكز البحوث العلمية ليرى بوضوح أنها الوعاء أو المكان الذي يصطاد الأفكار ويطورها إلى أن تصل أبحاثا ويستمر في تطويرها حتى تصل الرؤية التي من أجلها خرجت الفكرة لتصبح منتجا أو خدمة تسهم في تطوير مستوى معيشة الفرد، وعليه فقد خطت الجزائر خطوات عملاقة في عملية الاستثمار للبحث العلمي من خلال إنشاء العديد من مراكز البحث وإعداد الكثير من برامج التطوير العلمي و البحث التكنولوجي في مختلف التخصصات، فقد خصصت لذلك ميزانية ضخمة لذلك لم يعد العجز في قطاع البحث العلمي يتوقف على الموارد المالية الضرورية بل تعداه ليشمل المورد البشري الذي يعاني من مرض غياب ثقافة البحث العلمي وخاصة فيما يتعلق بعدم التقيد بمبادئ الجودة الشاملة في إدارة مختلف العمليات المهنية التي تحكم الأداء بهدف علاج المشكلات التقنية، التنظيمية، الاجتماعية، النفسية ...الخ كمرحلة أولى، و الوقاية منها مستقبلا خاصة، وأن التطورات سريعة و متلاحقة تستوجب الإعداد للتكيف معها كونها تؤثر بشكل مباشر على صيرورة أداء منظمات العمل.

وبإعتبار البحث العلمي في علم النفس يهدف في المقام الأول إلى التنمية البشرية و التنظيمية من خلال تقديم الخدمات التشخيصية، العلاجية، الوقائية والإنمائية للأفراد والمنظمات بمواصفات الجودة، ونظرا لوجود خلل على مستوى العلاقة بين البحث العلمي ومنظمات العمل والذي أدى إلى إحداث أزمات متعاقبة نفسية، اجتماعية واقتصادية انعكست سلبا على الحياة بصفة عامة كالعنف، التسرب المدرسي، تفشي ظاهرة المخدرات، عدم تحقيق الحد الأدنى من الخدمة أو الإنتاج بالرغم من الاستثمارات المالية الهائلة في هذا المجال إلا أن النتائج كانت هزيلة

وفق هذا المنظور تتجلى أهمية الاهتمام بالأفراد كونه المقوم الأساسي في إحداث التوازن في صيرورة الحياة بمختلف مناحيها من خلال إبراز أهمية البحث النفسي في تعديل السلوك بما يخدم منظمات العمل وتقليص درجة التنافر بين البحث و بين منظمات العمل.

أسئلــة الدراســة: وفقا لمشكلة الدراسة الحالية تكمن أهم التساؤلات في الآتي:

-ما هو واقع البحث العلمي والتكوين الجامعي في الجزائر؟

-ما هي مصادر التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل من وجهة نظر أفراد العينة؟

-ما هي أهم مؤشرات التنافر/أو الفجوة الموجودة بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل؟

-ما هي الإجراءات الواجب اعتمادها لتقليص درجة التنافر بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل؟

أهـداف الدراســة: تهدف الدراسة في مجملها إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز واقع البحث العلمي والتكوين الجامعي في الجزائر.

-الكشف عن أهم مصادر التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل باختلافها.

-التعرف على مظاهر ومؤشرات التنافر بين البحث العلمي في علمي النفس والمؤسسات المهنية.

-التعرف على مدى حاجة منظمات العمل للبحث العلمي في علم النفس ومساهمة هذا الأخير في تطويرها ورقيها.

-اقتراح استراتيجيات فاعلية لكيفية الاستثمار الجيد للبحث العلمي في علم النفس لصالح وخدمة أهداف المؤسسات والمنظمات المهنية.

أولا. البحــث العلمــي:

يتزايد الاهتمام بالبحث العلمي بشكل متصاعد في مختلف الدول وخاصة منها تلك التي كانت إلى وقت قريب تعاني تحت الاستعمار وذلك في سبيل إحراز مزيد من التقدم التقني الذي يخدم التنمية، وقد عرف قطاع البحث العلمي بالجزائر تطورا متزايدا منذ السنوات الأولى للاستقلال حين بادرت الدولة للتوجه نحو تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أ.تعريف البحث العلمي:

يعرفه (بدر) بأنه "وسيلة الاستعلام والاستقصاء المنظم بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلمات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة"، ويعرفه كذلك (فيشر) على أنه "يتضمن سلسلة من الأنشطة المتتابعة التي تتراوح ما بين البحث الأساسي الموجه بالدرجة الأولى إلى إيجاد اكتشافات جديدة بحث على أساسها فيما بعد تطوير تجريبي يليه التصميم والهندسة والعمليات النموذجية وتكوين مهارات مما يؤدي إلى إدماج النتائج في منتجات محسنة"(منتهى عبد الزهرة محسن، 2012، ص264).

وعليه ومما سبق يمكننا القول أن البحث العلمي بشكل عام هو تلك الطريقة المنظمة والنشاط الخلاق الذي يساهم بصورة فعالة في بناء القدرات والمهارات الإبداعية ودعم هذه المهارات التقنية وخلق جو يساعد على الإبداع والابتكار.

ب.أهمية البحث العلمي:

-تزايد الاهتمام بالبحث العلمي طول القرن العشرين، أدى هذا الاهتمام إلى بلوغ أهداف أكبر مما كان متصورا أو منتظرا من قبل واضعي السياسات العامة في مجال البحث العلمي عموما،

فالاكتشافات المتتالية في مختلف الميادين أدهشت الفرد وأعطته وسائل لم يتصورها، فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية حيث تشير التقارير الدولية إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% 45% في النمو.

-فالدراسات العديدة التي تم إجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي والتنمية، كما توصلت نتائجه إلى أهميته في الحد من أزمة البطالة وخلق مناصب الشغل وزيادة الدخل القومي.

-وإن سياسات البحث العلمي تركز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي(غنية شليغم وآخرون، 2007).

ج.معوقات البحث العلمي:

هناك دور متنام نوعا ما لمراكز الأبحاث والجامعات في دعم الأبحاث العلمية نتيجة لقدرتها على إجراء الدراسات التحليلية المعمقة حول المتغيرات والتطورات والتجارب، واستشراف الحلول المستقبلية وتوقع تطور الأحداث. فبالرغم من ذلك نجد أن المجتمعات العربية لا تهتم بالأبحاث العلمية على الوجه المأمول ولا تجعلها ضمن أسباب قوتها وهيمنتها ويمكن تعزية غياب القوة البحثية العربية -وخاصة الجزائرية منها- وقلة تواجدها في الساحة العالمية للأسباب الآتية:

-عدم توفر مراكز المعلومات في الجامعات.

-ضعف توفر الحرية للباحثين.

-عدم اعتماد برامج مبتكرة للبحث العلمي واختيار التكنولوجيا المناسبة بها.

-ندرة الباحثين. انخفاض معدل الإنتاجية.

-غياب التعاون والتنسيق.

-المخصصات المالية الضعيفة.

-غياب القطاع الخاص عن المساهمة.

-ضعف التسويق(عون عوض محيسن، 2011، ص397-398).

ثانيـا. مدى ارتباط ومساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية الاجتماعية:

إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية فإن الفرد يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف، بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والمجتمعية والاقتصادية، ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية. حيث ينطوي هذا القطاع (البحث العلمي) على أهمية قصوى في عصرنا الحالي ولذلك يشهد استثمارا متزايدا لتجاوز مختلف الإكراهات ومؤشرا أساسيا لقياس مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول.

غير أنه في الجزائر لم يكن لمسألة ارتباط البحث العلمي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي في الجامعات والمراكز البحثية أي وجود لكون الغاية في ذلك الوقت كانت فقط إعطاء الانطلاقة لهذا الميدان، ومع بروز نوع من الاهتمام بهذه المسألة في نهاية الثمانيات، فإن الوضعية بقيت على حالها مما حال دون استثمار ما ينجز من دون دراسات وأبحاث وتطويعها لخدمة التنمية.

وقد أجرى البنك العالمي في هذا الميدان دراسة في الجزائر على مستوى الجامعات والمراكز المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا وحرر تقريرا جاء فيه ((أن البحث العلمي الملاحظ في الجامعات الجزائرية كان بغض النظر عن بعض الاستثناءات جد أكاديمي بدون وقليل التطبيقات الفورية أو المحتملة على مستوى الصناعة المحلية أو الوطنية))، ولا شك أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تختلف في مضمونها عن هذا التقرير.

ومن هنا نلاحظ أن وضعية البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر تدل على غياب سياسة وطنية واضحة للبحث وللتطوير لغاية وقت قصير، كما أن رسم مثل هذه الخطة ليس أمرا هينا لما يتطلبه من إمكانات مادية وبشرية هائلة، كالهياكل الملائمة مثل المخابر، و الحوافز الحقيقية للباحثين وتحديد الأولويات المجتمعية في هذا الميدان والاهتمام بالجانبين التنظيمي والتسييري(خلف الله بوجمعة، دس، ص08).

يبقى أن أهمية البحث العلمي أصبحت من المسلم بها في تطوير المجتمعات وازدهارها، فهو الركيزة التي تقوم عليها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع بقاع العالم.

ثالثـا. طبيعة العلاقة بين البحث العلمي ومنظمات العمل:

إجمالا يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعاون الجامعات كمؤسسات بحثية والقطاعات التقنية من خلال مجموعة الفوائد والمزايا التي تخدم التنمية الصناعية ومنظمات العمل بشكل عام، وأهمها الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاع الخاص، حيث الاستفادة من هذه الأبحاث والمعلومات التقنية سوف يساعد على:

-تحقيق عائد كبير للقطاع الخاص بشكل كبير وبدوره ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية للدول النامية بشكل عام.

-توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص، وذلك من خلال تعدد وسائل المعرفة العلمية بالجامعات ومخابر /أو مراكز البحث وسهولة نقلها للقطاع الخاص.

-الاستفادة القصوى من الأبحاث المنجزة، وإمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية.

-الاستفادة أيضا من تلك الأبحاث قد يفتح مجالات عمل جديدة وبالتالي تخلق فرص عمل ومصادر جديدة للدخل.

-المساعدة في تقديم المشورة التقنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لإيجاد أسواق تصدير لمنتجاتها.

-إضافة إلى أنه قد يؤدي هذا التعاون إلى تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وبالتالي تقليل النفقات وارتفاع المردود الاقتصادي.

-كما أن هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الصناعي والمؤسساتي مثل اكتسابها للسمعة العلمية المتقدمة، حيث أن إجراء الأبحاث التطبيقية الهادفة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع عمل على إكساب الجامعات مصداقية محلية ودولية.

-فالقطاع الصناعي ومؤسسات العمل عامة تدرك أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وخاصة الجامعات ومخابر البحث والتطوير هي أمكن لترويج الأفكار، حيث يتم البحث عن المعرفة وإن أي فكرة أو نظرية تولد في محيط الجامعة تكتسب حياتها من مختبرات البحوث، ولكنها تتحول إلى حقيقة واقعية في السوق بواسطة التصنيع او بالأحرى تنفيذها وانجازها فعليا، لذا فإن الالتزام الأكاديمي هو البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها بينما يكون الالتزام الصناعي والمؤسساتي هو تشجيع ودعم هذه المعارف الجديدة من خلال تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية وتطويرها، وإنتاج النماذج وترجمتها إلى منتجات وخدمات(محمود محمد عبد الله كسناوي، 2001، ص48-49).

6.منهجية الدراسة وإجراءاتها:

المنهج المستخدم: في الدراسة الحالية هو المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته وطبيعة الدراسة.

إجراءاتها:

أ-مجتمع الدراسة وعينته: يتألف مجتمع من بعض الباحثين الممثلين بطلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) وبعض الأساتذة الجامعيين بكل من جامعة عنابة، الطارف وسيدي بلعباس، أما العينة فقد تكونت من**(40) أستاذ + طالب دراسات عليا وممارسين نفسانيين** متواجدين على مستوى بعض المؤسسات العمومية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وعن الإطار الزماني والمكاني للدراسة فقد طبقت بكل من جامعة الطارف، عنابة وبلعباس في ظرف **شهر (30) يوم** تقريبا، وتتوزع عينة الدراسة حسب المتغيرات (السن، الجنس، الدرجة العلمية) كالآتي في الجدول:

جدول رقم (01) يوضح خصائص أفراد العينة.

المتغيرات	المستوى	عدد أفراد العينة	النسبة %	المتوسط الحسابي
السـن	من23 سنة إلى 30 سنة	16	%40	1,80
	من 31 سنة إلى 35 سنة	16	%40	
	من 36 فما فوق	8	%20	
الجنـس	ذكـر	%50	20	1,50
	أنثـى	%50	20	
الدرجـة العلمية	ليسانس	%11	8	3,48
	ماجستير	%17,5	7	
	لدكتوراه	%7,5	3	
	أستاذ مشارك	%7,5	3	
	أستاذ مساعـد	%35	10	
	أستاذ محاضـر	%22,5	9	

ب-أداة الدراسة: وتمثلت تطبيق أداة الدراسة الفعلية الاستبيان، التي شملت مجموعة من العبارات (12) عبارة يجاب عليها عن طريق البدائل، كما تم طرح سؤالين مفتوحين على أفراد العينة يخص الأول عرض لبعض معوقات البحث العلمي في علم النفس من طرف المستجيب،

والسؤال الثاني تضمن عرض لأهم الإجراءات الواجب اعتمادها لتقليص درجة التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل من طرف أفراد العينة، وضمن هذا الإطار تم توزيع (50) استمارة على أفراد العينة إلا أنه لم يتم استرجاع إلا (40) استمارة فقط، وعليه فقد تكونت أداة الدراسة من المحاور التالية:

المحور الأول: ويتضمن البيانات والمعلومات العامة حول المستجيب، وقد اشتملت على مجموعة من المتغيرات الديمغرافية، كالسن، الجنس، الدرجة العلمية.

المحور الثاني: حول مصادر التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل ويضم العبارات التالية: من **(1,2,3,4,5,6).**

المحور الثالث: حول مؤشرات التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل وعباراته: من **(12,11,10,9,8,7).**

المحور الرابع: ويضم السؤالين المفتوحين حول أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في علم النفس، والإجراءات الواجب اعتمادها لتقليص درجة التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل.

علما وأنه تكون الإجابة على عبارات الاستبيان متدرجة بين **موافق/محايد/غير موافق**، وفق مقياس ليكارت الثلاثي، وقد أعطيت لهذه البدائل الدرجات التالية:**1,2,3.**

صدق الأداة وثباتها:

صدق الاستبيان: للتأكد من صدق الأداة وملائمتها لهدف الدراسة الحالية تم عرضه على (03) محكمين، بهدف التأكد من مناسبة الاستبيان لهدف الدراسة وسلامة الصياغة اللغوية ومدى انتمائها للمحاور التي وضعت لقياسها. إضافة إلى **الصدق الذاتي** المعبر عنه بقيمة **(0,84)**، علما وأننا تحصلنا على هذه القيمة من خلال تجذير قيمة الثبات المتحصل عليها، وعليه يمكننا القول أن الصدق مقبول بالنسبة للأداة.

ثبات الاستبيان: للتأكد من ثبات الأداة قام الباحثان باستخراج معاملات الاتساق الداخلي لكل بعد من الأبعاد الرئيسية التي تقيسها الأداة، وذلك باستخدام **معادلة ألفا كرونباخ**، وقد كانت قيمة الثبات الكلي تقدر بـ **(0,71)** وهي قيمة ثبات مقبولة.

ج-تطبيــق الأداة: طبقت الأداة على عينة الدراسة وبإشراف من الباحثان، وتم تصحيح إجابات أفراد العينة طبقا لطرق التصحيح الخاصة بالأداة كما تم معالجتها إحصائيا.

د-المعالجة الإحصائية: بعد الانتهاء من تفريغ الاستمارات تم استخدام المؤشرات الإحصائية التالية لمعالجة البيانات وتحليلها وفق **البرنامج الإحصائي المستخدم في العلوم الاجتماعية والإنسانية Spss**، والمتعلقة بالمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لتحديد نسبة الإجابة عن كل بند من بنود الاستبيان.

7.عرض النتائــج ومناقشتهــا:

استهدفت الدراسة التعرف على مصادر التنافر بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل، في إطار دراسة ميدانية من وجهة نظر بعض الباحثين الأكاديميين، الأساتذة الجامعيين والممارسين النفسيين، وفيما يلي سنحاول الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في ضوء الدراســة:

1.للإجابة على التساؤل الأول المتمحور حول (ما هو واقع البحث العلمي والتكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية؟)

تم التقصي عن واقع وحال البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال رصد لأهم المؤشرات التي تعكسه، فلم يعد العجز في قطاع البحث العلمي في بلادنا يقتصر على الإمكانيات والموارد المالية اللازمة بل تعداه ليشمل المورد البشري بعينه بعد أن أضحت الجزائر تسجل عجزا فادحا في عدد الباحثين وهي التي كانت فيما مضى المصدّر لهذه الطاقة والبلد المنجب للعباقرة الذين سجلوا أسماءهم بكبريات جامعات العالم، لتضحى اليوم عاجزة عن تجديد مخزونها من الباحثين الذين أبدوا عزوفا عن ممارسة البحث مكتفين باللقب والعمل على مستوى الجامعات والمخابر، علما أنه لا مفر من خلق واكتساب موارد بشرية في هذا المجال لاعتماد مخطط وطني للبحث العلمي. حيث يشير **الدكتور حفيظ أوراق** المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى أهم التصنيفات الخاصة بالباحثين في الجزائر والتي تتوزع على الأساتذة الجامعيين، الباحثين بمراكز ومخابر البحث، الأطباء الاستشفائيين والمهندسين باعتبارهم يشكلون مصادر دعم للبحث والباحثين، وتشكل كل هذه الفئات مجتمعة ما يزيد عن 23819 باحثا جامعيا يعملون على مستوى 1116 مخبر بحث معتمد منهم 3800 باحث يحضرون الدكتوراه و5200 يحضرون الماجستير وهم جزء من فريق عمل بحث يعملون على مستوى المخابر. ويضيف أنه إذا علمنا أن الجزائر تحصي أزيد من 42 ألف أستاذ جامعي فهذا يعني أن نصف من يحملون لقب باحث هم في الواقع لا يمارسون البحث بشكل فعلي، علما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحصي 2066 باحثا دائما فقط إلى جانب 30 ألف باحث في جميع القطاعات والاختصاصات الأخرى غير العلمية والتقنية... ليبقى معدل الباحثين في الجزائر ضعيفا وأقل نسبة مقارنة مع نظرائهم من دول المنطقة وحوض المتوسط. ولا يتعدى معدل الباحثين في الجزائر الـ700 باحث لكل مليون ساكن مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير إلى 1600 باحث لكل مليون ساكن أي أننا بعيدون بكثير من هذا المعيار العالمي، علما أن اليابان تحصي 5400 باحث لكل مليون ساكن و3500 باحث للمليون بالنسبة لفرنسا فيما بلغ معدلهم الـ2200 باحث لكل مليون بالنسبة لتونس ومثلها تقريبا بالنسبة للمغرب وأكثر بقليل بالنسبة لدول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.

ولبلوغ المعدل العالمي أو الاقتراب منه يجب على الأقل إنتاج حوالي 50 ألف باحث في آفاق 2014 علما أن العجز الحالي يقدر بـ20 ألف باحث، الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات استعجالية من خلال فتح 20 ألف منصب بحث وذلك تحسبا لخوض الباحثين الجامعيين لغمار البحث الميداني مع ضرورة الالتزام بتجنيد 5000 باحث سنويا وذلك على امتداد الأربع سنوات القادمة على الأقل لبلوغ معدل مقبول من الباحثين في الجزائر. وفي ذات السياق أشار **الدكتور أوراق** إلى إشكالية أخرى تتمثل في كون غالبية الباحثين الممارسين حاليا والبالغ عددهم 2066 باحثا لا يحوزون على شهادة الدكتوراه بحيث أن 17% منهم فقط لديهم هذه الشهادة والسبب في هذا النقص يعود إلى بعض الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وكذلك بسبب النظام الكلاسيكي الذي حرم العديد منهم من ممارسة ومتابعة مسارهم التعليمي العالي بشكل منتظم وسلس خاصة بالنسبة للتخصصات التقنية والعلمية، غير أن تطبيق نظام "ال.أم.دي" من شأنه الرفع من عدد الحائزين

على الدكتوراه في الشعب العلمية والعلوم الدقيقة والطب(جريدة المساء، 2012/03/31)، وحسب **البروفيسور حسين قادري** فإن تصنيف الجامعات سنة 2013 كشف من تأخر الجامعات الجزائرية، والأسباب تعود إلى جملة من العوامل، أولا مازلنا في الجزائر نعطي الأهمية للعدد بمعنى الكم على حساب النوعية لاستيعاب الأعداد الغفيرة من الطلبة سنويا، وهذا لضعف مكان آخر لاستيعابهم مثل الدول المتقدمة(حيث لديها إمكانيات تكوينية وإنتاجية،الناجح في الباكالوريا ليس بالضرورة أن يلتحق بالجامعة)، بالنظر إلى المكونين، فالجامعة الجزائرية مازالت بعيدة عن التصنيف الدولي، بل لسنا حتى مثل البلدان العربية المجاورة، فعدد الأساتذة من مصاف الأستاذية في نمو ضعيف، وهو ما أثر على الإنتاج العلمي، لأن التصنيف الدولي للجامعات يأخذ في الأساس الإنتاج العلمي. وإلى الآن الباحث في الجزائر يتخبط بين واجباته البيداغوجية والأعباء الاجتماعية من ناحية، وضرورة البحث والإنتاج العلمي من ناحية أخرى، وكل ما تم استحداثه كإطار للبحث والهياكل لم يعط النتائج المرجوة منه، لأننا لم نشجع الباحث ولم نخلق له محفزات البحث الحقيقية. فمازال أغلب الباحثين ينتجون مقالات إما لمناقشة الدكتوراه أو لدعم ملف الترقية.(جريدة أصداء الشروق،بتاريخ 2013/04/18).

2.وللإجابة على التساؤل الثاني المتمحور حول (ما هي مصادر التنافر بين البحث العملي في علم النفس ومنظمات العمل من وجهة نظر الأكاديميين في علم النفس والممارسين في منظمات العمل؟)، فإنه تم استخراج التكرارات، النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لبنود البعد وفق البدائل الثلاثة.

جدول رقم (02) يوضح تكرارات، النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لبنود البعد الأول.(ملاحظة ت: تشير للتكرارات).

اسم البعد	البنود	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		ت	%	ت	%	ت	%	
مصادر التنافر	1/الافتقار إلى تمويل ودعم البحث العلمي النفسي من طرف مؤسسات العمل	18	%45	8	%20	14	%35	2,10
	2/ عدم التنسيق بين مخابر ومراكز البحث العلمي والمؤسسات المهنية	14	%35	13	%32	13	32	2,03
	3/ عدم الاستفادة من البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة	19	%47,5	20	%50	1	2,5	2,45
	4/ الافتقار للوسائل والتقنيات السيكوتقنية بالجامعة	39	%97	0	0	1	2,5	2,98
	5/ غياب مشاريع البحث بين الباحثين ومنظمات العمل	38	%95	2	%5	0	0	2,95
	6/تغييب دور البحث العلمي في علم النفس	32	%80	6	%15	2	%5	2,75

من خلال رصدنا لاستجابات أفراد العينة وفق البرنامج الإحصائي**(spss)** الموضحة في الجدول رقم**(02)** حول أهم مصادر التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل، فإنه اتضح لنا أن أعلى نسبة من الموافقة كانت بـ **97%** تؤكد **الافتقار للوسائل والتقنيات السيكوتقنية بالجامعة،** إضافة إلى نسبة **95%** بالنسبة للبند رقم **(05)** بمتوسط حسابي **2,95**

تشير إلى **غياب مشاريع البحث بين الباحثين ومنظمات العمل**، كذلك هناك نسبة **80%** ومتوسط حسابي **2,75** بالنسبة للبند رقم**(06)** الذي يشير إلى **تغييب دور البحث العلمي في علم النفس**، إضافة إلى رصد نسب متقاربة بين **47,5%** و**45%** لكل من البند **(01)**،**(03)** يشيرا كلاهما إلى **عدم الاستفادة من البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة و الافتقار إلى تمويل ودعم البحث العلمي النفسي من طرف مؤسسات العمل.**

3.أما للإجابة عن التساؤل الثالث والمتمحور حول (ما هي مؤشرات التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل من وجهة نظر أفراد العينة؟)، فإنه كذلك تم استخراج التكرارات، النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لبنود البعد وفق البدائل الثلاثة.

الجدول رقم(03) يوضح التكرارات، النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لبنود البعد الثاني:

اسم البعد	البنود	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		ت	%	ت	%	ت	%	
بعد مؤشرات التنافر	7/ ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث الجامعية	15	%37,5	16	%40	9	,22 %	2,15
	8/اكتفاء بعض المؤسسات العمومية والخاصة بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها	33	%82,5	3	%7,5	4	%10	2,73
	9/ انشغال الجامعات (الهيئة التدريسية) بالتدريس فقط	18	%45	17	%,42	5	12,5 %	2,33
	10/ عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات العمل	32	%80	3	%7,5	5	12,5 %	2,68
	11/ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الجامعية الوطنية من طرف أصحاب منظمات العمل	34	%85	3	%7,5	3	7,5	2,78
	12/ الهوة الموجودة بين التكوين الجامعي في علم النفس واحتياجات سوق العمل	36	%90	3	%7,5	1	2,5 %	2,88

من خلال دائما استجابات أفراد العينة حول بنود بعد مؤشرات التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل الموضحة في الجدول رقم**(03)** فإننا نسجل أعلى نسبة موافقة بالنسبة للبند رقم**(12)** بنسبة **90%** ومتوسط حسابي **2,88** تشير إلى **الهوة الموجودة بين التكوين الجامعي في علم النفس واحتياجات سوق العمل** مع نسبة كذلك من الموافقة تقدر بـ **85%** ومتوسط حسابي **2,78** يمثلها البند رقم**(11)** الذي يشير إلى **ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الجامعية الوطنية من طرف أصحاب منظمات العمل** ، إضافة إلى نسبة موافقة قدرت بـ **80%** في البند (10) تشير إلى **عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات العمل** ، وكذلك نسبة **82.5%** تشير إلى **اكتفاء بعض المؤسسات العمومية والخاصة بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها** مع نسبة معتبرة قدرت بـ **45%** تشير إلى **انشغال الجامعات (الهيئة التدريسية) بالتدريس فقط بمتوسط حسابي قدر بـ 2.33**.

النتائج العامـة للدراســة: من خلال ما تقدم نخرج من هذه الدراسة الميدانية المتمحورة حول أهم مصادر ومؤشرات التنافر بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل النتائج التالية:

-من خلال الإطلاع على أهم المؤشرات والإحصائيات لواقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، وبالنظر إلى جملة المعوقات والتحديات المحيطة به يمكن القول أن البحث العلمي في الجزائر مازال بعد لم يلحق بركب البحث العلمي في كبيريات الدول المتقدمة، وما يبرهن على ذلك هو العدد الضئيل للباحثين وكذا المرتبة المتأخرة التي تحتلها جامعاتنا الجزائرية، وموقعها بين جامعات الدول سواء العربية أو العالمية، وهو الشيء الذي يجعلنا نلفت النظر أكثر نحن كباحثين وكذا كل الهيئات والمسئولين للنهوض بالبحث العلمي ومن ثم بالجامعة الجزائرية، دائما بالدافع القوي والحافز المعنوي والمادي للوصول بها إلى المراتب الأولى ومن ثم ترتب في مصاف الدول المتقدمة.

-من أهم مصادر ومؤشرات التنافر بين البحث العلمي النفسي ومنظمات العمل هي الافتقار للوسائل والتقنيات السيكو تقنية بالجامعة، غياب مشاريع البحث بين الباحثين ومنظمات العمل، تغييب دور البحث العلمي في علم النفس، عدم الاستفادة من البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة و الافتقار إلى تمويل ودعم البحث العلمي النفسي من طرف مؤسسات العمل. إضافة إلى مظاهر هامة تشير إلى الفجوة بين البحث العلمي في علم النفس والمنظمات المهنية أهمها الهوة الموجودة بين التكوين الجامعي في علم النفس واحتياجات سوق العمل، ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الجامعية الوطنية من طرف أصحاب منظمات العمل، عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات العمل، اكتفاء بعض المؤسسات العمومية والخاصة بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها وكذا انشغال الجامعات (الهيئة التدريسية) بالتدريس.

-كما رصدنا جملة من المعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام الباحث في علم النفس أبرزها: المعوقات المعرفية والمادية من نقص في الوسائل والتقنيات (خاصة الاختبارات والمقاييس النفسية)، ومعوقات إدارية تنظيمية.

توصيات الدراســة: تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات منبثقة من نتائج الدراسة نفسها، كانوا قد أدلوا بها أفراد العينة من خلال استجاباتهم على السؤال المفتوح الذي تم طرحه، والمتمحور حول أهم الإجراءات الواجب اعتمادها لتقليص درجة التنافر بين البحث العلمي في علم النفس ومنظمات العمل:

-توفير مراكز ومخابر تتكفل بالبحوث العلمية وتدعيمها من طرف مؤسسات العمل، كما وتدعم مهارات الباحث.

-العمل على منح طلبة الدراسات العليا دورات تكوينية وتربصات قصيرة المدى للاستفادة منها في مشاريعهم البحثية وتعزيزها مع المؤسسات الاقتصادية والخدماتية.

-محاولة التنسيق بين الجامعات وأقسام علم النفس والمؤسسات الاقتصادية للاستفادة من البحوث وتوظيفها ميدانيا.

-توثيق وربط الصلة المحيط العلمي (من مراكز البحث، مراكز التكوين، الجامعات، الباحثين..إلخ) مع المحيط المهني ومنظمات العمل.

-تشجيع المؤسسات والشركات الخاصة والعامة للاستثمار في نشاطات البحث والتطوير خدمة للتنمية.

-إدارة واستثمار البحوث النفسية والدراسات الموجودة داخل المؤسسة وتجسيدها على أرض الواقع.

-محاولة الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بنفس المراحل التنموية ووجدت الآن طريقها نحو تحقيق التنمية الشاملة.

استنتاج عـام: مما سبق طرحه يمكننا القول أن البحث العلمي النفسي فعلا يلعب دورا حيويا في خدمة تقريبا جل مجالات الحياة ولعل أن القطاع المهني بما يحمله من منظمات ومؤسسات مهنية يشهد على ذلك (فهو يساعد على الاختيار والتوجيه، على تكييف مناصب العمل للعمال، على اختيار الموظفين للتكوين..الخ)، إذ يمكننا أن نخرج بنتيجة أساسية فحواها إلزامية وواقعية الدور الذي تلعبه وظيفة البحث العلمي والتطوير الذي يتجلى غالبا في وظيفة الجامعات ومراكز/ومخابر البحث العلمي في إرساء وتحقيق قفزات نوعية وميزة تنافسية متجددة تضمن للمؤسسة/أو المنظمة الاستمرارية في محيطها المعقد والمنفتح على جميع النواحي.

قائمـــة المراجـع:

1.عبد الله المجيدل وآخرون(2010)، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد(26)، العدد(2+1)، دمشق.

2.عون عوض محيسن(2011)، المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بغزة، مؤتمر البحث العلمي:مفاهيمه،أخلاقياته،توظيفه، الجامعة الإسلامية، غزة.

3.منتهى عبد الزهرة محسن(2012)، الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(32)، كلية لتربية، الجامعة المستنصرية.

4.فاتن خوشيد وآخرون(دس)، معوقات صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

5.خلف الله بوجمعة(دس)، البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر والتنمية المنشودة، جامعة المسيلة.

6.عرابة الحاج وآخرون(2007)، وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف.

7.رضا شنلى الخوالدة(دس)، الاستثمار في البحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، الجامعة الأردنية.

8.غنية شليغم وآخرون(2007)، السياسة البحثية في الجزائر:الآليات والعوائق، الملتقى الوطني:إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق، 2007 /manifes.univ-ourgla.dz

9.محمود محمد عبد الله كسناوي(2001)، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(الواقع - توجهات مستقبلية)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

10.جريدة المساء، بلد العباقرة..يسجل عجز في عدد الباحثين، بتاريخ2012/03/31.

11.جريدة أصداء الشروق، واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، بتاريخ2013/04/18.